الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ٣
المعقودة يوم الإثنين
٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة

الرئيس: السيد مابورانغا (زمبابوي)

المحتويات

انتخاب أعضاء المكتب (تابع)

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة بالبنود الأخرى من جدول الأعمال)*

البند ٩٠ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة*

البند ٩١ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية*

البند ٩٢ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

طلبات استماع

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.4/52/SR.3
29 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

انتخاب أعضاء المكتب (تابع)

١ - السيد دودش (تونس): قال إنه يرشح السيدة ريش (فنلندا) لمنصب المقرر.

٢ - انتخبت السيدة ريش (فنلندا) مقررا بالتزكية.

٣ - الرئيس: أعرب، نيابة عن اللجنة لوفد الجمهورية العربية السورية عن تعازيه الخالصة لوفاة مقرر اللجنة الخاصة السابق السيد العطار في شهر آب/أغسطس الفائت.

٤ - السيد زهيد (المغرب): تكلَّم في نقطة نظامية فطلب إلى الرئيس إبلاغ أعضاء اللجنة بنتائج المشاورات التي جرت تحت إشراف الرئيس بشأن مسألة الصحراء الغربية.

٥ - الرئيس: قال إنه سيقدم هذه المعلومات للجنة لاحقا.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة بالبنود الأخرى من جدول الأعمال) (A/52/23 (الأجزاء ثانيا وخامسا وسادسا) A/AC.109/2071-2072، 2074-2078، 2080-2082، 2084، 2086-2088، 2090)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/52/23 (الجزء رابعا)**، الفصل الثامن، A/52/365)

البند ٩١ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية (A/52/23، الجزء ثالثا)**

البند ٩٢ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/52/3** (الفصل الخامس، الفرع هاء)، A/52/23 (الجزء رابعا**، الفصل السابع، A/52/185، A/AC.109/L.1866، A/1987/81 و Add.1)

** ستصدر فيما بعد.

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/52/3**، الفصل الخامس، الفرع هاء)

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/52/388)

٦ - السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية)، مقرر اللجنة الخاصة: عرض فصول تقرير اللجنة الخاصة التي تشمل ما أنجزته في عام ١٩٩٧ من أعمال في إطار البنود ١٨ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ من جدول الأعمال، على النحو الوارد في الوثيقة A/52/23 (الأجزاء ثانيا إلى سابعا).

٧ - ومضى قائلا إن الفصول من التاسع إلى الحادي عشر من الوثيقة A/52/23 (الأجزاء خامسا إلى سابعا) تتضمن التوصيات والمقترحات التي أعدتها اللجنة الخاصة تنفيذا لقرار الجمعية العامة ١٤٦/٥١ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وإن الدول القائمة بالإدارة تتحمل تهيئة الظروف الملائمة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تمكن شعوبها من ممارسة حقها في تقرير المصير بحرية. وفي هذا الصدد، يتعين على الدول القائمة بالإدارة أن تتعاون مع حكومات الأقاليم في النهوض ببرامج التثقيف السياسي في الأقاليم، وتشجيع تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على أصالتها الثقافية وإيلاء الأولوية لتدعيم اقتصادها وتنويعها.

٨ - وأردف قائلا إن الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يجب أن تستجيب على نحو أكثر إيجابية للطلب الوارد في الرسائل التي تُبعث إليها طلبا لمعلومات عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولا سيما عن الكوارث الطبيعية، والمشاكل الناجمة عن الاتجار بالمخدرات وسواه من ضروب الأنشطة غير المشروعة، وعن استغلال الموارد البحرية للأقاليم، والجوانب الأخرى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأقاليم. ومن الوسائل الفعالة لاستيضاح الحالة في الأقاليم الجزرية الصغيرة إيفاد بعثات ميدانية. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول القائمة بالإدارة وممثلي شعوب الأقاليم تقديم المساعدة للجنة الخاصة بدعوة بعثات الأمم المتحدة لزيارة هذه الأقاليم.

٩ - وقال إن اللجنة الخاصة تشعر بارتياح كبير للمساعدة التي قدمتها إليها دولتان قائمتان بالإدارة هما نيوزيلندا والبرتغال. وقد أسفرت المشاورات غير الرسمية التي بدأت مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ومع الولايات المتحدة الأمريكية، عن الوصول إلى اتفاق بشأن القرار المتعلق بالأقاليم الجزرية الصغيرة، وإن اللجنة الخاصة تأمل في تعزيز هذا التعاون. كما تم التوصل أيضا إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي بشأن القرار المتعلق بالمصالح الاقتصادية الأجنبية. وقال إن اللجنة الخاصة، من ناحيتها، مستعدة لتنشيط الحوار مع الدول القائمة بالإدارة بروح من التعاون البنّاء. وإذا أريد للأمانة العامة أن تتمكن من أن تعد في الوقت المطلوب ورقات عمل تعكس بصدق الأوضاع السائدة في الأقاليم ذات الصلة، فيتعين على الدول القائمة بالإدارة أن توافي أو تواصل موافاة الأمين العام، بالمعلومات المنصوص عليها في المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، وكذلك بأوفى ما يمكن من المعلومات عن التطورات السياسية والدستورية في الأقاليم

المعنية في غضون مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة الإدارية في هذه الأقاليم. إلى ذلك، ينبغي العمل على استقاء معلومات وافية من جميع المصادر المنشورة المتاحة.

١٠ - واستطرد قائلا إن من بين النتائج الهامة التي أسفرت عنها المشاورات التي جرت بين اللجنة الخاصة والاتحاد الأوروبي بشأن البند ٩١ من جدول الأعمال تحسين نص القرار ذي الصلة على نحو أتاح للجمعية العامة اعتماده بتوافق الآراء. وقال إن اللجنة الخاصة مستعدة لمواصلة التعاون مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء المهتمة الأخرى فيما يتعلق بالبحث عن نهج جديدة لتناول مسألة الأنشطة العسكرية والتدابير التي تتخذها الدول المستعمرة في الأقاليم الخاضعة لإدارتها. وترد في الفصول من الخامس إلى السابع من الوثيقة A/52/23 (الجزءان ثالثا ورابعا) فصول تقرير اللجنة الخاصة التي تتناول الأنشطة التي قامت بها في عام ١٩٩٧ والمتصلة بالبندين ٩١ و ٩٢ من جدول الأعمال.

١١ - وقال إن اللجنة الخاصة مهتمة اهتماما كبيرا بقرار الأمين العام نقل فرع إنهاء الاستعمار من إدارة الشؤون السياسية إلى إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. وإن اللجنة الخاصة، بعد دراسة دقيقة لهذه المسألة اتخذت بتوافق الآراء قرارا عنوانه "برنامج إنهاء الاستعمار في منظومة الأمم المتحدة" (A/AC.109/2094). وأكدت اللجنة الخاصة من جديد في هذا القرار الطابع السياسي لولايتها وحثت الأمين العام على أن يبقي فرع إنهاء الاستعمار، بكل وظائفه، في إدارة الشؤون السياسة. ودعت اللجنة الخاصة أعضاء اللجنة الرابعة إلى تأييد هذا القرار وبالتالي تأكيد الطابع السياسي لولاية اللجنة الخاصة.

١٢ - السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة)، رئيس اللجنة الخاصة: قال إن اللجنة الخاصة مستمرة، في ضوء الظروف الخاصة بكل من الأقاليم المعنية، في إقامة اتصالات وثيقة مع ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وهي تستمع، كدأبها، إلى الآراء بشأن هذه الأقاليم وتتلقى المعلومات عنها. وفي هذا الصدد، عقدت اللجنة الخاصة حلقتها الدراسية الإقليمية السنوية في أنتيغوا وبربودا، التي وفرت محفلا لممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والمنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، وأتاحت للجنة الخاصة التعرف على الرغبات الحقيقية لشعوب هذه الأقاليم.

١٣ - ومضى قائلا إنه نظرا للحالة المالية الحرجة التي تمر بها الأمم المتحدة، والاهتمام الموجّه نحو زيادة فعالية أساليب العمل، أدمجت اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة في اللجنة الخاصة. كما أخذ مكتب اللجنة الخاصة المفتوح باب العضوية على عاتقه، مسؤولية تنفيذ المهام التي كان الفريق العامل يقوم بها سابقا. وقد أتاح هذا القرار المسؤول الذي اتخذته اللجنة الخاصة الاستفادة من موارد الأمم المتحدة بصورة أكثر فعالية، والتخلص من الازدواجية وتنشيط العمل.

١٤ - وقال إن اللجنة الخاصة مع اضطلاعها بتنفيذ الولاية التي أناطتها الجمعية العامة بها، والتزامها التزاما صارما بالمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، تضع في اعتبارها على النحو الواجب تغير الظروف الجيوسياسية وتجري مشاورات مع الدول القائمة بالإدارة، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي. وقد

أثمرت هذه الجهود نتائج إيجابية. وأردف قائلا إن الجمعية العامة قد اتخذت في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧، وبتوافق الآراء، قرارا بشأن الأقاليم الصغيرة. وتم التوصل إلى تفاهم مع الاتحاد الأوروبي بشأن مسألة المصالح الاقتصادية الأجنبية، كما تم وضع نص جديد لمشروع القرار. واللجنة على استعداد للمضي في التعاون في هذا المجال وهي تعرب عن ثقتها في أن جميع الدول القائمة بالإدارة سوف تتعاون معها بهدف مساعدتها في الاضطلاع بولايتها على أتم وجه.

١٥ - وفيما يتعلق بالقرارات الإدارية التي أدت إلى نقل فرع إنهاء الاستعمار من إدارة الشؤون السياسية إلى إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات المنشأة حديثا، قال إن هذه الخطوة لها آثار خطيرة بالنسبة لعمل اللجنة، وبالتالي فهي تقوض مركز برنامج الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار، بل وربما أدت إلى إفراغ برنامج الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار من محتواه السياسي. ومضى قائلا إن برنامج الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار معرض حاليا للخطر بدون شك، وهذه مسألة في غاية الخطورة، وينبغي إيلاؤها الاهتمام العاجل. وقال إنه قد لفت انتباه الأمين العام، نيابة عن اللجنة الخاصة إلى هذه الاعتبارات وطلب منه النظر في هذه المشكلة واتخاذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على مركز برنامج الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار حسب الولاية التي حددتها الجمعية العامة.

١٦ - واستطرد قائلا إن مخاوف اللجنة الخاصة قد تكرر الإعراب عنها في عدد من المحافل. ففي الدورة العادية للجنة الخاصة اشترك اثنا عشر عضوا من أعضائها مع البرتغال، بوصفها دولة قائمة بالإدارة، في تقديم مشروع قرار بعنوان "برنامج إنهاء الاستعمار في منظومة الأمم المتحدة" تضمن حث الأمين العام على أن يبقي فرع إنهاء الاستعمار، بكل وظائفه، في إدارة الشؤون السياسية، وقد اتخذ هذا القرار بتوافق الآراء وأدرج في التقرير كتوصية من اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة.

١٧ - وقال إنه ينبغي التأكيد مرة أخرى على أن هدف اللجنة الخاصة واضح جدا، وهو يتمثل في حماية وضمان مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وفقا للولاية التي أناطتها الجمعية العامة بها. ومما يدعو إلى الارتياح في هذا الصدد، أن هذا الموقف المبدئي بشأن هذه المسألة يحظى بتأييد العديد من الدول الأعضاء من جميع المجموعات الإقليمية. واستطرد قائلا إنه يأمل في أن تنجح اللجنة الخاصة في الحفاظ على ولايتها السياسية وأن تستمر في أداء دورها الفعال في تقديم الدعم إلى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في سبيل تقرير مصيرها وفقا لطموحاتها السياسية.

١٨ - واختتم قائلا إن وفده يؤيد المبادرات الإيجابية الصادرة عن الأمين العام والجهود الهامة التي يبذلها من أجل إصلاح المنظمة. ومضى قائلا إن الأمين العام قد أعرب بوضوح في رده على الرسائل الموجهة إليه باسم اللجنة عن تأييده لما تقوم به اللجنة من عمل هام في رصد تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار، وعن التزامه بهذا العمل.

١٩ - الرئيس: أبلغ اللجنة بنتائج المشاورات التي عقدها بشأن موضوع الصحراء الغربية مع الممثلَين الدائمين للمغرب والجزائر. وقال إن سلسلة اللقاءات المعقودة هذا العام بوساطة السيد جيمس بيكر قد أفضت إلى إحراز تقدم هام في عملية المفاوضات. وينبغي أن تضع اللجنة هذا في الاعتبار. بيد أن الطرفين لم يتوصلا إلى اتفاق بشأن ما ينبغي أن تنتهي إليه مداولات اللجنة - وهل يكون ذلك باتخاذ قرار أم بإعلان من الرئيس. ومع ذلك فلم يعترض أي منهما على مناقشة مسألة الصحراء الغربية داخل اللجنة. وقال إن مجرد اللقاء بين سفيري هذين البلدين وعزمهما على مواصلة عملية التشاور للمضي في مناقشة هذه المسألة يبعث على الارتياح.

٢٠ - السيد زهيد (المغرب): قال إن المغرب، اقترح، كما هو معلوم، عدم مناقشة مسألة الصحراء الغربية في دورة الجمعية العامة الحالية، لتفادي أي آثار سلبية للمناقشة على عملية التسوية. ولكن، إذا كان بحث هذه المسألة سيجري على الرغم من ذلك، فينبغي أن تبذل محاولة للاتفاق على النتائج التي يمكن أن تنتهي إليها تلك المناقشة.

٢١ - وأنهى حديثه قائلا إن كل الظروف مهيأة في الوقت الحاضر لتنفيذ خطة التسوية على نحو ما أكده الأمين العام في تقريره (S/1997/742). فقد تم حل جميع المسائل المرتبطة بهذه المشكلة ولا توجد مسائل أخرى تستوجب المناقشة. والمهمة الوحيدة المتبقية الآن هي عدم السماح بتقويض التقدم الذي تم إحرازه. وقال إن وفده يأسف لوجود رغبة في إجراء المناقشة ولكنه يأمل ألا تتمخض هذه المناقشة عن نتائج سلبية تؤثر على عملية التسوية.

٢٢ - الرئيس: لاحظ أن سفير المغرب لم يعترض على مناقشة هذه المسألة، ولكنه شدد فقط على أنه ينبغي أن يضع أعضاء اللجنة في الاعتبار التقدم الكبير الذي أحرز خلال اللقاءات التي جرت، وأنه ينبغي عكس هذا التقدم في صورة بيان وليس كقرار.

٢٣ - السيد كاتي (الجزائر): قال إنه يستغرب كيف يمكن لمناقشات اللجنة أن تؤثر تأثيرا سلبيا على تنفيذ الاتفاقات بين المغرب وجبهة البوليساريو. وقال إن وفده يرى أنه لا يمكن للجنة بأي حال من الأحوال أن تعرقل التقدم الذي أحرز خلال اللقاءات التي تمت، وأن مناقشة كهذه لا يمكن أن تكون لها إلا آثار إيجابية. واستطرد قائلا، توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في هذا العام، سوف يساعد اللجنة في إعداد قرار تعرب فيه عن تأييدها للجهود التي تبذلها جميع الأطراف. وقال إن وفده مستعد، كما كان من قبل، لتقديم مشروع قرار.

٢٤ - الرئيس: حث وفدي الجزائر والمغرب على متابعة المشاورات بشأن النتائج المحتملة للمناقشة. وفيما يتعلق بتأييد قرار اللجنة الخاصة الداعي إلى إبقاء فرع إنهاء الاستعمار ضمن إدارة الشؤون السياسية، قال إنه يقترح تأجيل مناقشة هذا الموضوع إلى أن تنظر اللجنة مشروع القرار المتصل بهذه المسألة.

٢٥ - وتقرر ذلك.

٢٦ - السيد بوني (فيجي): قال إن بلاده ظلت دائما تؤيد أنشطة الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار، التي تشهد بنجاحها الأعداد الكبيرة من الأقاليم المستعمرة التي نالت استقلالها منذ اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في عام ١٩٦٠ مما أدى إلى أن تصبح اليوم ١٨٥ دولة أعضاء في الأمم المتحدة. وقد لعبت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) دورا حاسما في تحقيق هذا الإنجاز الهام، وينبغي لها أن تواصل العمل بنشاط من أجل الوفاء بولايتها وضمان تقرير مركز ومستقبل بقية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي البالغ عددها ١٧ بحلول عام ٢٠٠٠.

٢٧ - واسترسل قائلا إنه لكي يتسنى تحقيق أهداف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ يتعين على لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار وعلى وجه التحديد اللجنة الخاصة أن تنظر، على وجه السرعة، في مسألة طرائق عملهما وأن تستنبطا نهجا جديدة للوفاء بولايتهما.

٢٨ - واستطرد قائلا إن وفده توصل، بعد تحليل قراري الجمعية العامة ٧٤٢ (د - ٨) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣ و ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠، إلى استنتاج مفاده أنه ينبغي ألا تمثل العوامل المستخدمة في تحديد ما إذا كان الإقليم المعين قد حصل على الحكم الذاتي الكامل، عائقا أمام تحقيق هذا الهدف، فالحالة السائدة في كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تختلف عن غيرها، وتوجد أشكال مختلفة للحكم الذاتي، بما في ذلك الاتحاد الحر مع دولة أخرى. وقال إن المستشار القانوني قد أيد هذه الآراء في شباط/فبراير ١٩٩٧.

٢٩ - ومضى قائلا، ومن المهم جدا أن تتعاون لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) واللجنة الخاصة مع الدول القائمة بالإدارة على تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥). وأحد أمثلة هذا التفاعل هو التعاون الناجح مع نيوزيلندا. وعلى الرغم من استعداد الدول القائمة بالإدارة لمواصلة الحوار غير الرسمي مع اللجنة الخاصة، فإن هذا يظل غير كاف، والأمل معقود على أن تتعاون هذه الدول تعاونا تاما مع اللجنة الخاصة. وقال إن وفده يود، في هذا الصدد، أن يحث الدول القائمة بالإدارة على الانضمام رسميا إلى عضوية اللجنة الخاصة لكي تتمكن من المشاركة في العمل من أجل الإسراع بتحديد المركز المقبل لبقية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي البالغ عددها ١٧. وقال إن الدول القائمة بالإدارة بوصفها دولا أعضاء في الأمم المتحدة وتتمتع أيضا بعضوية دائمة في مجلس الأمن يقع عليها التزام بالتعاون مع اللجنة من أجل التوصل إلى حل لهذه المشكلة.

٣٠ - وأردف قائلا إن الحلقات الدراسية الإقليمية أصبحت بعد تقليص التعاون الرسمي من جانب الدول القائمة بالإدارة الوسيلة الوحيدة، رغم أنها ليست الأكثر فعالية، لاستيضاح آراء ورغبات سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولكن مكتب المراقبة الداخلية أخذ يتساءل عن فائدة هذه الحلقات الدراسية في ضوء الأزمة المالية الحالية. ولذلك فإن وفده يعتقد أن استئناف عمل البعثات الزائرة سيمثل خطوة في

اتجاه اضطلاع اللجنة بولايتها. بيد أن هذه الخطوة ينبغي اتخاذها في الوقت المناسب. وقال إن وفده يعتقد كذلك أن الاختيار الحر والطوعي لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ينبغي أن يستند إلى استفتاء عام أو شعبي في كل إقليم تحت إشراف البعثات الزائرة.

٣١ - وأعرب المتحدث في ختام كلمته عن خيبة الأمل بشأن الاقتراح الوارد في برنامج الإصلاح الذي قدمه الأمين العام بشأن نقل وحدة إنهاء الاستعمار، إلى الإدارة الجديدة لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. ومضى قائلا إن وفده يرى أنه من غير المناسب في هذه المرحلة، وقد بقيت على انتهاء ولاية اللجنة في عام ٢٠٠٠ ثلاث سنوات، اتخاذ هذه الخطوة التي قد تبدو وكأنها محاولة للتقليل من أهمية أعمال اللجنة الخاصة. ولذلك فإن وفده يدعو بشدة إلى الإبقاء على الوضع الحالي حتى عام ٢٠٠٠، وبعد ذلك يمكن تناول هذه المسألة من جديد وبحثها مرة أخرى.

٣٢ - السيد غواني (أوروغواي): قال إن بلاده التي أظهرت عمليا التزامها القوي بكفالة حق تقرير المصير للشعوب، تلاحظ مع القلق تباطؤ خطى العمل في وحدة إنهاء الاستعمار. ومضى قائلا إنه ينبغي أن تتأكد اللجنة الخاصة من أن هناك تدابير تتخذ من أجل المساعدة على ضمان كل حقوق الأقاليم البالغ عددها ١٧ التي لم تنل بعد حق تقرير المصير، حتى تتمكن هذه الأقاليم من تحسين ظروفها المعيشية.

٣٣ - واستمر قائلا إنه ينبغي أن يُلاحظ مع الارتياح التقدم الذي أحرزه السيد جيمس أ. بيكر، المبعوث الشخصي للأمين العام المعني بمسألة الصحراء الغربية، في اتجاه ضمان إجراء استفتاء على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في العام المقبل. وقال إن وفده مقتنع بأن إجراء محادثات مباشرة، تؤدي إلى تحقيق اتفاق، يمكن أن يساعد على تعزيز التقدم المحرز والباعث على التفاؤل. وقد تم وضع اتفاق من هذا القبيل في هيوستون، بولاية تكساس.

٣٤ - ومضى قائلا إن وفده مقتنع بأن تحقيق مثل هذا التقارب بين الطرفين هو الهدف الذي ترمي إليه الجهود التي تبذلها جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من أجل حل مشكلة السيادة على جزر مالفيناس. ومضى قائلا إن الأمل معقود على أن تمكن المحادثات المباشرة بين بوينس أيرس ولندن التي كشفت عن رغبة في التعاون فيما يتعلق بالجوانب الأخرى لهذه المشكلة، من تحقيق النتائج الإيجابية المرجوة.

٣٥ - واختتم المتحدث كلمته قائلا إنه يلاحظ اسهام البعثات الزائرة الكبير في تأمين التعاون الفعال بين الدول القائمة بالإدارة والأمم المتحدة.

٣٦ - السيد ستانيسلاوس (غرينادا): تحدث باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية فقال إن النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار هي من أروع ما حققته المنظمة من إنجازات هامة كثيرة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الطبيعية، منذ اعتماد إعلان

منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، لأنها أدت إلى تغيير الخريطة السياسية لأفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي والعالم كله إلى الأبد. ومضى قائلا إن التقدم الذي لا سبيل إلى وقفه نحو إنهاء الاستعمار، بما في ذلك القضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، سيكتب له الخلود في تاريخ الأمم المتحدة. ولكن هذا العمل الجاد والمشرف للجنة الخاصة لم يُستكمل بعد.

٣٧ - واستطرد المتحدث فأشاد بالدول القائمة بالإدارة لمساعدتها في عملية إنهاء الاستعمار، ودعاها إلى مواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة إلى أن تتاح للأقاليم الراغبة من بين بقية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي البالغ عددها ١٧ جميع الفرص والمساعدة اللازمة لها لكي تمارس حقها في تقرير المصير بحرية بهدف نيل الاستقلال الكامل أو إحداث أي تغيير آخر في مركزها.

٣٨ - ومضى قائلا إن وفده يرى أن قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٥١ ألف المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ بشأن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، يؤكد من جديد، على نحو صحيح ومثبت أن إيفاد البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة إلى الأقاليم في الوقت الملائم وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة، يمثل وسيلة فعالة لتقييم الحالة في الأقاليم، ويطلب إلى الدول القائمة بالإدارة والممثلين المنتخبين لشعوب تلك الأقاليم مساعدة اللجنة الخاصة في هذا الشأن. وأردف قائلا إن وفده وبلدان الجماعة الكاريبية يشعرون بالقلق لوجود فكرة لدى بعض الجهات مفادها أن الزمن قد تخطى اللجنة الخاصة. وقال إن الجمعية العامة قد أشارت في قراريها ١٨١/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ و ١٤٦/٥١ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، إلى أنه لا يزال أمام اللجنة الخاصة أعمال يتعين إنجازها حتى يتسنى القضاء التام على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠.

٣٩ - واسترسل قائلا وفي ضوء ما ذكر أعلاه فإن الجماعة الكاريبية تستغرب نقل أمانة اللجنة الخاصة من إدارة الشؤون السياسية، حيث كانت تعمل بفعالية طيلة السنوات الماضية، إلى إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، كما أن اللجنة الخاصة، حسب طبيعة المهام التي تضطلع بها، هي جهاز سياسي. وقال إن وفده يرحب، مع ذلك، باستعداد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية لإعادة النظر في هذه المسألة، التي أصبحت حجر عثرة أمام تطوير تعاونهما مع الجماعة الكاريبية، التي تتميز عموما بطابع الصداقة.

٤٠ - وانتقل المتحدث إلى مسألة تقديم المساعدة إلى مونتيسيرات، فأعرب عن التقدير للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بصفتها الدولة القائمة بالإدارة ولبلدان الجماعة الكاريبية، وبصفة خاصة أنتيغوا وبربودا، التي لم تدخر جهدا في تقديم المساعدة اللازمة. وأردف قائلا إنه لا يزال الكثير مما ينبغي إنجازه لتلبية الاحتياجات الطارئة لشعب مونتيسيرات، ولذلك فهو يدعو الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى توفير الموارد اللازمة للأنشطة الرامية إلى تقليل معاناة سكان مونتيسيرات. وعلاوة على ذلك ينبغي إنشاء صندوق خاص لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ المماثلة التي تسببها الكوارث الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي.

طلبات استماع

٤١ - الرئيس: قال إن اللجنة تلقت عددا من الرسائل التي تتضمن طلبات استماع. وتتعلق الطلبات السبعة الواردة في الوثائق A/C.4.52.2 و Add.1-5 بغوام. وإذا لم يكن هناك اعتراض، فإنه سيعتبر أن اللجنة قررت تلبية تلك الطلبات.

٤٢ - وتقرر ذلك.

٤٣ - الرئيس: قال إن طلب الاستماع الوارد في الوثيقة A/C.4/52/4، يتعلق بالصحراء الغربية. وإذا لم يكن هناك اعتراض، فإنه سيعتبر أن اللجنة قررت تلبية ذلك الطلب.

٤٤ - وتقرر ذلك.

٤٥ - الرئيس: قال إنه تلقى أيضا خمس رسائل تتضمن بلاغات للاستماع تتعلق ببنود إنهاء الاستعمار المتصلة بغوام والصحراء الغربية وتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأنه تمشيا مع الممارسة المتبعة، يقترح أن تعمم تلك الرسائل بوصفها من وثائق اللجنة وأن يُنظر فيها في الجلسة القادمة.

٤٦ - وتقرر ذلك.

٤٧ - السيد زهيد: طلب توضيح هوية مقدمي طلبات الاستماع.

٤٨ - الرئيس: تلا قائمة الأفراد الذين وردت منهم طلبات الاستماع.

٤٩ - السيدة سميث (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): تحدثت، ممارسة لحق الرد، فقالت إن ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية قد أوضح في بيانه الذي أدلى به في الجلسة العامة للجمعية العامة المعقودة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موقف حكومتها فيما يتعلق بجزر فوكلاند.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠